



ECSS

المركز المصري  
للفكر والدراسات الاستراتيجية  
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES



مريم صلاح

باحثة بالمركز المصري للفكر  
و الدراسات الاستراتيجية

مقال تحليلي

## شرعية الاستيطان في الضفة الغربية الأبعاد القانونية والسياسية

الأراضي التي حددتها الاتفاقية في المنطقتين (ب، ج)، وهو ما يخالف اتفاقية أوسلو، ويخالف ما جاء في اتفاقية جنيف الرابعة، وأيضًا القرارات الصادرة عن مجلس الأمن رقم 242 وقرار رقم 338، اللذان يعتبران إنشاء المستوطنات انتهاكًا للقانون الدولي. وذلك في ظل اعتبار أن أراضي الضفة الغربية هي أراضي فلسطينية مع قطاع غزة، وهي الأساس الجغرافي الذي يقام من أجله المفاوضات والضغط الدولي من أجل أن يتم إعلان مع القطاع دولة فلسطينية مستقلة.

وتسليط الضوء على الضفة الغربية، فوفقًا لاتفاقية أوسلو 1993، تم تقسيم الأراضي إلى ثلاث مناطق رئيسية، وهي المنطقة (أ) تحت السيطرة الفلسطينية، المنطقة (ب) تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية والسيطرة الاقتصادية الفلسطينية، وأخيرًا المنطقة (ج) تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة. وكان من المفترض أن تنسحب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في 1967، لكن حتى اليوم، لم تنسحب إسرائيل من الضفة الغربية، وبدلاً من ذلك اتبعت سياسة توسيع المستوطنات خارج

يسعى "المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية" إلى تقديم الرؤى والبدايل المختلفة بشأن القضايا والتحويلات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحويلات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية



ecss.com.eg

Facebook, Twitter, LinkedIn, YouTube icons

كاملة على الأراضي التي تحتلها إسرائيل، ويؤثر بشكل مباشر في إمكانية إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة.

فضلاً عن أن أي تغييرات أو تطورات تطرأ على الوضع القانوني (مثل بناء المستوطنات) يؤثر في محادثات السلام والعمليات التفاوضية. كما يؤثر الوضع القانوني في تشكيل مواقف الدول الكبرى والمنظمات الدولية. إذ يؤدي عدم الاعتراف بالمستوطنات الإسرائيلية إلى ضعف المساعدات الدولية والدعم السياسي للفلسطينيين. إضافة إلى ما سبق، فإن الوضع القانوني من شأنه أن يعكس حقوق الفلسطينيين في العيش والتنقل، ويؤثر في حياتهم اليومية، مثل الحق في التملك والتعليم والرعاية الصحية والأمن والتنقل والحركة، ويؤثر في تمثيل الفلسطينيين على المستوى الأممي وفي المحافل الدولية والإقليمية، مما يسهم في تشكيل هياكل ومحادثات سلام مستقبلية.

وبالعودة إلى الوضع القانوني القائم، فمن المهم الإشارة إلى أنه بعد نكبة 1948 وتحديداً عام 1950، أعلن ملك الأردن عبد الله الأول بن الحسين ضمّ الضفة الغربية بما يشمل شرق القدس، لتصبح جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية. ووفقاً لقرار الضم الأردني، منحت الأردن الفلسطينيين في الضفة الغربية جنسيتها، وأصبح التعامل معهم كمواطنين أردنيين، يخضعون للقانون الأردني، ووفقه يعملون ويدرسون وينتخبون، كما صار الدينار الأردني العملة المعتمدة في أراضي الضفة الغربية<sup>1</sup>.

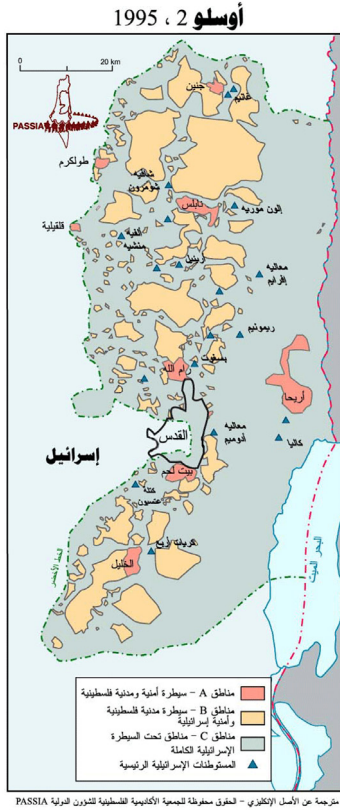
استمرت الضفة الغربية في تبعيتها للحكم الأردني حتى عام 1967 عندما انسحبت القوات الأردنية باتجاه الأردن، وخضعت الضفة الغربية للاحتلال الإسرائيلي، وفُرض فيها القانون العسكري الإسرائيلي، كما أعلن عن ضم شرق القدس وفرض القانون المدني الإسرائيلي فيها. في ذلك الوقت، طالبت الأردن أكثر من مرة باستعادة الضفة الغربية، ووفقاً لهذه المطالبة بقيت العديد من قطاعات الحياة المدنية في الضفة وشرق القدس تحت إشراف الأردن، كالتعليم والأوقاف. وكانت الأردن تدفع رواتب العديد من موظفيها الفلسطينيين في الضفة الغربية لسنوات طويلة بعد 1967.

وعلى الرغم من عدم قانونية إنشاء المستوطنات في الضفة دولياً، فإنه حتى أكتوبر 2023، كان هناك حوالي 250 مستوطنة إسرائيلية في الضفة الغربية، بالإضافة إلى العديد من البؤر الاستيطانية غير الرسمية، كما سُرعت قوانين تخدم مصادرة إسرائيل لأراضي الفلسطينيين. ومؤخراً وبعد تدهور الأوضاع في السابع من أكتوبر الماضي تم الإعلان عن خطوتين مهمتين فيما يتعلق بالمستوطنات في الضفة؛ الخطوة الأولى تمثلت في إعلان وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت إلغاء قانون فك الارتباط في شمال الضفة الغربية، حيث سيسمح للمستوطنين بالعودة إلى عدد من المستوطنات في الضفة الغربية، وكان قد صدر قرار بوقف إنشائها في وقت سابق في 2005، مما يعني أيضاً أنه سيسمح ببناء مستوطنات جديدة. والخطوة الثانية كانت إعلان وزير المالية الإسرائيلي بتسليط سموتريتش عن الإقرار بشرعية 5 بؤر استيطانية أخرى.

ولذلك كان من المهم تسليط الضوء على الوضع القانوني للسياسات الاستيطانية التوسعية التي تدعمها التوجهات اليمينية المتطرفة في إسرائيل في الضفة الغربية، خاصة وأنه يعد أحد العناصر الأساسية التي تُحدد العقبات والتحديات التي تواجه جهود فرض السلام الدائم بين إسرائيل وفلسطين، وله تأثيرات بعيدة المدى على الاستقرار الإقليمي وعلى زيادة التوترات بين دول المنطقة.

## المحور الأول: الوضع القانوني الأممي للضفة الغربية:

قبل التطرق إلى الوضع القانوني الأممي في الضفة الغربية، من المهم تسليط الضوء على أهميته، حيث يلعب دوراً حاسماً في الصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام ولل قضية الفلسطينية بشكل خاص وذلك لعدة أسباب؛ منها أن المطالبات الإسرائيلية بالأراضي الفلسطينية تُعد غير قانونية بموجب القانون الدولي، وهو ما يعزز موقف الفلسطينيين في المطالبة بإنهاء الاحتلال. كما أن تحديد الوضع القانوني للضفة الغربية من شأنه أن يبرز حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، والذي يتطلب حصول الفلسطينيين على سيادة



- **المنطقة أ:** تشكل المنطقة (أ) من الضفة الغربية حوالي 18% من إجمالي مساحة الضفة الغربية. وهي المناطق التي تقع تحت السلطة الفلسطينية بالكامل من ناحية الأمن والمدنية، حيث تتمتع السلطة الفلسطينية بالسلطة الكاملة فيها دون تدخل إسرائيلي.
- **المنطقة ب:** تشكل المنطقة (ب) من الضفة الغربية نحو 22% من إجمالي مساحة الضفة الغربية. في هذه المناطق، تكون السلطات المدنية تحت إدارة السلطة الفلسطينية، بينما تكون السيطرة الأمنية مشتركة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل.
- **المنطقة ج:** تشكل المنطقة (ج) من الضفة الغربية حوالي 60% من إجمالي مساحة الضفة. في هذه المناطق، تسيطر إسرائيل على كافة الجوانب الأمنية والمدنية، مما يتسبب في قيود على التوسع العمراني الفلسطيني والنشاطات الاقتصادية.

استمرت مطالبات الأردن باستعادة الضفة الغربية حتى عام 1988، حينما أعلن الملك عبد الله الأردني رسميًا عن قرار "فك الارتباط" الإداري والقانوني بالضفة الغربية، وكان الهدف من هذا القرار هو تعزيز المطالب الفلسطينية بالاستقلال حيث اعتبر فك الارتباط بمثابة منح الفلسطينيين فرصة لتأكيد هويتهم الوطنية بشكل أكبر ولمّ شملهم تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية.

وبعد هذا القرار، بدأت عمليات السلام في المنطقة، وخاصة بعد مؤتمر مدريد عام 1991، حيث تم تناول القضية الفلسطينية بشكل أكثر تفصيلاً كمحدد رئيسي في تلك المفاوضات، وصولاً إلى الاتفاقيات التي تلت إعلان المبادئ (أوسلو) منذ عام 1993، والتي اعترفت إسرائيل من خلالها بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، بينما اعترفت الفلسطينيين بحق دولة إسرائيل في الوجود، وتم الاتفاق على إقامة سلطة فلسطينية ذاتية في "بعض" المناطق، مثل الضفة الغربية وقطاع غزة. بالإضافة إلى الاتفاق على بعض التدابير الأمنية التي تهدف إلى الحد من العنف وتحقيق الأمن لكلا الجانبين. على أن يتم ذلك على ثلاث مراحل أساسية وهي:

**المرحلة الأولى (1993-1994):** وفيها تم الاتفاق على إجراء انسحابات إسرائيلية تدريجية من قطاع غزة وأريحا، وتشكيل السلطة الفلسطينية بشكل مؤقت<sup>2</sup>.

**المرحلة الثانية (1994):** تم تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وتم تعيين ياسر عرفات كرئيس لها، على أن يتم الانسحاب من بعض المناطق الأخرى بالضفة الغربية بشكل محدود.

**المرحلة الثالثة (1995):** تم التوصل إلى اتفاقية أوسلو الثانية في سبتمبر 1995، والتي تناولت توسيع السلطة الفلسطينية لتشمل مناطق إضافية من الضفة الغربية، وتم تقسيم الأراضي في الضفة الغربية إلى مناطق (أ، ب، ج) مع تحديد صلاحيات كل منطقة على النحو التالي<sup>3</sup>:

وبالتالي فإنه وفقاً لاتفاقيتي أوسلو، كان من المفترض أن تمثل هذه المعاهدة أساساً قانونياً لإنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن تخرج إسرائيل من أغلب الأراضي التي احتلتها عام 1967، لكن استمرت إسرائيل في التوسع في مستوطناتها بما يخالف ما جاء في الاتفاقية، وأيضاً ما جاء في القانون الدولي الإنساني (اتفاقية جنيف الرابعة) بأنه لا يجوز إجبار شعب على الخروج من أرضه من قبل قوات احتلال، وهي السياسة التي تتبعها إسرائيل عند بنائها للمستوطنات في الضفة الغربية. حيث وفقاً لشهادات الفلسطينيين، يقوم المستوطنون أنفسهم من خلال الصلاحيات التي خولت إليهم من قبل الحكومة الإسرائيلية بالسيطرة على بيوت الفلسطينيين وسلبهم ممتلكاتهم وأراضيهم بالقوة. ذلك بغض النظر عن وقوع هذه الأراضي في أي منطقة من مناطق أ، ب، ج من الضفة الغربية.

## ويجدر الإشارة إلى أنه منذ 1967، صدرت قوانين وقرارات أممية عديدة تدين وترفض المستوطنات في الضفة الغربية، والتي يمكن الإشارة إلى أبرزها في التالي:

### القرار الأممي أبرز ما جاء فيه

أبرز ما جاء فيه	القرار الأممي
يدعو هذا القرار إلى الانسحاب من الأراضي المحتلة بعد حرب يونيو 1967، وهو يشمل الضفة الغربية.	قرار مجلس الأمن رقم 242 (1967): <sup>4</sup>
يؤكد على الحاجة إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط من خلال الانسحاب من الأراضي المحتلة بما في ذلك الضفة الغربية.	قرار مجلس الأمن رقم 338 (1973): <sup>5</sup>
يدين جميع أشكال الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، بما في ذلك القدس، ويعتبرها غير قانونية.	قرار مجلس الأمن رقم 465 (1980): <sup>6</sup>
يدعو إلى احترام حقوق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ويؤكد على عدم قانونية الاستيطان في الضفة الغربية.	قرار مجلس الأمن رقم 471 (1980): <sup>7</sup>
يدين التصريحات والممارسات الإسرائيلية المتعلقة بالاستيطان ويعتبرها عقبة أمام السلام.	قرار مجلس الأمن رقم 676 (1990): <sup>8</sup>
يضع خطة خارطة الطريق للسلام، والتي تتضمن دعوة لإيقاف الاستيطان.	قرار مجلس الأمن رقم 1515 (2003): <sup>9</sup>
أصدرت رأياً استشارياً يؤكد أن البناء في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية غير قانوني بموجب القانون الدولي، ويدعو إلى إنهاء هذه الأنشطة.	محكمة العدل الدولية (2004): <sup>10</sup>
يعتبر المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية "ليس لها أي شرعية قانونية" ويطالب إسرائيل بوقف كل الأنشطة الاستيطانية.	قرار مجلس الأمن 2334 (2016): <sup>11</sup>
يؤكد على حقوق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم ويعبر عن قلق الجمعية العامة بشأن الاستيطان.	قرار الجمعية العامة 292/58 (2004): <sup>12</sup>
اعترفت الجمعية العامة بفلسطين كدولة غير عضو في الأمم المتحدة، وأكدت على الحق الفلسطيني في السيادة على أراضيه.	قرار الجمعية العامة 19/67 (2012): <sup>13</sup>
أشار إلى أهمية جهود السلام في المنطقة وضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي.	قرار الجمعية العامة 91/70 (2015): <sup>14</sup>
أدان الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأكد على حقوق الفلسطينيين.	قرار الجمعية العامة 22/75 (2020): <sup>15</sup>
دعا إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي (بما في ذلك في أراضي الضفة الغربية) وتمسك بحقوق الشعب الفلسطيني.	قرار الجمعية العامة 25/77 (2022): <sup>16</sup>
أكدت المحكمة أن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية تُعتبر غير قانونية بموجب القانون الدولي، وأنها تعيق حق الفلسطينيين في تقرير المصير.	الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية <sup>17</sup> 2024:

تحت الحكم العثماني حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، ثم بعد ذلك تم وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني بموجب قرار عصبة الأمم في عام 1920، حتى خروج الاحتلال البريطاني 1948، والاعتراف رسميًا بدولة إسرائيل وفقًا لقرار عام 1949 للجمعية العامة للأمم المتحدة 273، والذي جاء بعد انتهاء حرب 1948 والنزاع الذي نتج عنها، وتم الإقرار في ذلك الوقت بالحدود الجغرافية لكل من إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة، حيث ما يلي<sup>18</sup>:

الحدود بين إسرائيل والدول المجاورة: إسرائيل كانت تقع غرب نهر الأردن، وتضمنت أراضي تمتد من الجليل في الشمال إلى صحراء النقب في الجنوب. الحدود مع لبنان في الشمال، وسوريا في الشرق، والأردن في الشرق والجنوب الشرقي، ومصر في الجنوب.

أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة: تم الاتفاق على وجود الضفة الغربية تحت السيطرة الأردنية وقطاع غزة تحت السيطرة المصرية. لهذا السبب، فإن الجزء الأكبر من أراضي الضفة الغربية وغزة لم يُعتبر جزءًا من حدود إسرائيل المعترف بها.

مما يعني أن الضفة الغربية وشعبها وفقًا للقرارات الأممية كان إقليمًا مستقلًا بعد الانتداب البريطاني 1948 حتى 1950 ثم تم ضمه تحت الحكم الأردني، وبالتالي فإن الجدل حول أن الضفة الغربية لم تكن تحت سيادة أي دولة هي حجة ضعيفة، خاصة بعد القرارات الأممية، والتي غالبًا ما تمسكت بها إسرائيل، مثلما أعطت حقًا ورسمت حدود دولة إسرائيل، أعطت حقوقًا أيضًا للشعب الفلسطيني حتى وإن كانت محدودة، وأبرزها قرار 273 للجمعية العامة السابق الإشارة إليه الذي حدد وضع كلٍ من الضفة وقطاع غزة.

وظل هذا هو الوضع القائم حتى احتلال أراضي الضفة في عام 1967 من قبل الاحتلال الإسرائيلي عسكريًا، وفي ذلك الإطار يجدر الإشارة إلى أن القانون الدولي يعتبر الوجود الإسرائيلي خاصة العسكري في الضفة غير شرعي، ذلك وفقًا لما نصت عليه اتفاقية لاهاي عام 1907 والتي أشارت إلى أن

وبشكل عام، تتضمن هذه القرارات عادةً تأكيد حقوق الفلسطينيين، دعوات لوقف العنف، إدانة الاستيطان، وتعزيز الحل السياسي القائم على أساس الدولتين. وتعد هذه القرارات إطار عمل قانوني مهم لتحفيز الحوار بين الأطراف المعنية وتلطيح الضوء على القضايا الإنسانية والسياسية المتعلقة بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، لكن من المهم الإشارة إلى أن هذه الجهود القانونية الأممية لم تترجم إلى أفعال على أرض الواقع، حيث تعدت المستوطنات في الضفة الغربية حتى اليوم ما يزيد عن 250 مستوطنة، فضلًا عن مئات البؤر الاستيطانية.

## ثانيًا: الجدل القانوني حول شرعية الاستيطان في الضفة الغربية:

على مدار سنوات، جادلت إسرائيل وقرها القانونية دوليًا وأممًا من أجل إثبات أحقيتها في إنشاء المستوطنات في الضفة الغربية والتوسع بها، وتنوعت الحجج التي قامت على أساسها الجدالات غير القانونية والتي يمكن الإشارة إلى أبرزها والرد عليها وفقًا للمعاهدات والاتفاقيات الدولية والتي انضمت إسرائيل إلى أغلبها على النحو التالي:

### أ. الجدل حول السيادة الفلسطينية على أراضي فلسطين التاريخية:

ترى إسرائيل أن لها أحقية في السيطرة على أراضي الضفة الغربية من منطلق أن هذه الأراضي لم تكن تابعة لدولة معينة، وكانت تحت الانتداب البريطاني، وعندما سيطرت عليها الأردن لم تكن سيادة مشروعة، وبالتالي تعتبر إسرائيل أن الضفة الغربية (التي تطلق عليها اسم "يهودا والسامرة") ليست أرض دولة ذات سيادة، وبالتالي تستند إلى أدلة تاريخية ودينية يهودية مشكوك في صحتها بالأساس من أجل إثبات أحقية الشعب اليهودي في السيطرة عليها أو العودة إليها.

ويمكن الرد على الادعاء السابق بأنه صحيح أن الشعب الفلسطيني الذي كان يعيش على أرض فلسطين التاريخية كان كسائر الدول العربية في ذلك الوقت في بداية القرن العشرين،

قيد التفاوض، كما أنها استخدمت مسوغات أمنية لتبرير بناء المستوطنات، معتبرة أن وجود المستوطنات ضروري لحماية الحدود الإسرائيلية والتأمين عليها. بشكل عام، بينما كانت اتفاقيات أوسلو تهدف إلى حل النزاع، فإن إعادة تفسير بعض بنودها واستخدامها لأغراض سياسية واقتصادية من قبل إسرائيل أدى إلى تفاقم الأزمة وزيادة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

### ج. الجدل حول شرعية المستوطنات وفقاً لتفسير اتفاقية جنيف الرابعة:

تنص المادة 49 (6) من اتفاقية جنيف الرابعة على أنه لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي احتلتها. وتدعي إسرائيل أن هذه المادة تتعلق بالنقل القسري فقط<sup>20</sup>، ولكن لجنة الصليب الأحمر الدولية أكدت أن مصطلح "نقل" يشير إلى أي شكل من أشكال التهجير<sup>21</sup>، مما يعني أن تشجيع إسرائيل لبناء المستوطنات في الأراضي المحتلة يعتبر انتهاكاً للمادة. كما جرمت اتفاقية جنيف الرابعة الاستيطان في الضفة الغربية من خلال تأكيدها على أن الاحتلال لا يعطي الحق لدولة الاحتلال في نقل مواطنيها إلى الأراضي المحتلة، بالإضافة إلى رفضها التشجيع أو السماح ببناء المستوطنات واعتبرته انتهاكاً لقواعد القانون الدولي الإنساني الواردة في هذه الاتفاقية، مما يتيح للعالم القانوني والسياسي مقاضاة أي ممارسات غير قانونية متعلق بهذا الشأن.

### د. الادعاء بأن المستوطنات تعزز الأمن الإسرائيلي:

تعتبر حجة الأمن واحدة من الحجج الرئيسية التي تستخدمها الحكومة الإسرائيلية لتبرير بناء المستوطنات في الضفة الغربية، حيث تدعي الحكومة أن هذه المستوطنات تعزز الأمن القومي الإسرائيلي من خلال توفير نقاط مراقبة استراتيجية على الحدود والمناطق المحيطة. كما تزعم أن وجود المستوطنات يقلل من فرص الهجمات على المدن الإسرائيلية، حيث يمكن للمستوطنين أن يعملوا ك

"أرض الدولة تعتبر محتلة حين تكون تحت السلطة الفعلية لجيش العدو" وبناء على حقيقة أن إسرائيل احتلت الأراضي المعنية في سياق الحرب التي وقعت في عام 1967، وفي ذلك الوقت كانت الضفة تحت الحكم الأردني بموجب قرار 273 لجمعية العامة، بالتالي فإن أولاً سيادة الأردن في ذلك الوقت على أراضي الضفة كانت مشروعة وفقاً لقرار أممي، ثانياً أن إسرائيل احتلت أراضي تحت سيادة دولة أخرى (الأردن) ويعيش بها شعب فلسطيني، وبالتالي يسقط ادعاء إسرائيل بأن تلك الأراضي لم تكن تحت سيادة أي دولة أخرى، ووفقاً لاتفاقية لاهاي، تعد أراضي الضفة "محتلة" قانونياً.

### ب. استغلال اتفاقيات أوسلو وشرعنة بناء المستوطنات:

بتسليط الضوء على تقسيم الأراضي الناتج عن اتفاقيات أوسلو، يجدر الإشارة إلى أن منظمة التحرير الفلسطينية وافقت على سيطرة إسرائيل للمنطقة (ج) من الضفة الغربية التي تشكل نحو حوالي 60% من مساحة الضفة الغربية، وأقرت بالسيطرة الأمنية على المنطقة (ب) التي تشكل حوالي 22% من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، مقابل الاعتراف بالمنظمة كمثل شرعي للشعب الفلسطيني، كمقدمة لإنشاء وإقامة سلطة فلسطينية ذاتية في "بعض" المناطق في الضفة وقطاع غزة، وكان الهدف أن يتم التعبير عن مصالح الفلسطينيين وتشكيل إطار لحكم الذات، مما يمهّد الطريق نحو الحكم الذاتي وإمكانية إنشاء دولة فلسطينية مستقبلاً، وذلك في ظل وجود ضغوط دولية وإرادة سياسية من المجتمع الدولي لدعم عملية السلام، وكان من المتوقع أن يؤدي الالتزام بالاتفاق إلى دعم دولي أكبر لمطالب الشعب الفلسطيني<sup>19</sup>.

لكن على الرغم من الإيجابيات التي وفرتها اتفاقيتا أوسلو الأولى والثانية، فإنهما حملتا العديد من الثغرات التي استغلتها إسرائيل لشرعنة وجود مستوطناتها خاصة على أراضي الضفة الغربية، وعلى رأسها عدم وجود بند واضح يشير إلى توقف النشاط الاستيطاني، مما أدى إلى الاستمرار في توسيع المستوطنات بحجة أن الوضع النهائي لا يزال

الحركة. وأخيرًا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)<sup>25</sup> في مادته المادة 13 نص على أن "لكل فرد الحق في حرية التنقل والحق في اختيار محل إقامته داخل حدود الدولة". ومن المهم الإشارة إلى أن كافة الاتفاقيات السابقة قد انضمت إليها إسرائيل.

ولذلك فإن هذه الأنشطة والممارسات الإسرائيلية تُعتبر غير قانونية بموجب القانون الدولي، مما يجعل حجة الأمن غير كافية لتبرير الأفعال التي تؤدي إلى تفاقم الصراع وتدهور الأوضاع الإنسانية في المنطقة. علاوة على ذلك، تشير الدراسات إلى أن المستوطنات قد تؤدي إلى تفاقم التوترات بدلاً من تقليلها، حيث تزيد من مشاعر الاستياء والغضب بين الفلسطينيين. وبالتالي، فإن استخدام حجة الأمن لتبرير بناء المستوطنات يُعتبر غير مقبول من الناحية الأخلاقية والقانونية، ويعكس تجاهلاً لحقوق الإنسان الأساسية.

## هـ. الادعاء بأن إسرائيل تسعى لتنمية الضفة الغربية اقتصاديًا:

تعتبر التنمية الاقتصادية واحدة من الحجج التي يستخدمها الاحتلال الإسرائيلي لتبرير وجوده في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إذ يزعم الاحتلال أنه يقوم بتطوير البنية التحتية في المناطق المحتلة، مثل بناء الطرق والمرافق العامة، مما يسهم في تحسين مستوى المعيشة للسكان الفلسطينيين، ويعزز من فرص العمل ويسهم في تحسين الظروف الاقتصادية، مما يُعد خطوة إيجابية نحو التنمية. علاوة على ذلك، تدعي الحكومة الإسرائيلية أنها تستثمر في مشاريع اقتصادية في الضفة الغربية، مثل الزراعة والصناعة، مما يُعد جزءًا من جهودها لتعزيز الاقتصاد المحلي. ويُروج الاحتلال لفكرة أن هذه الاستثمارات تخلق فرص عمل جديدة وتساعد في تحسين الوضع الاقتصادي للفلسطينيين، مما يُعزز من استقرار المنطقة.<sup>26</sup>

ومع ذلك، تُعتبر هذه التبريرات مثيرة للجدل، حيث يُشير النقاد إلى أن التنمية الاقتصادية التي يُروج لها غالبًا ما تكون غير متوازنة. فبينما تستفيد المستوطنات الإسرائيلية من

"عيون ساهرة"، مما يسهل على القوات الإسرائيلية رصد أي تهديدات محتملة.<sup>22</sup>

وتعد حجة تعزيز الأمن الإسرائيلي أيضًا حجة ضعيفة ليس لها أسس قانونية، خاصة وأن بناء المستوطنات يؤدي إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الفلسطينيين، بما في ذلك تحديد حرية التنقل وتقييد حركة السكان الفلسطينيين بصورة صارمة. فمن خلال نظام الطرق المقطعة الذي يسمح فقط بعبور حاملي الهويات الزرقاء، يتم تهميش الفلسطينيين ويحرمون من استخدام الطرق الرئيسية. ويتم دفعهم إلى استخدام طرق ترابية أو غير معبّدة، والتي عادة ما تكون بعيدة ومنفصلة عن الشوارع الصالحة للاستخدام، مما يجهد حركتهم اليومية ويزيد من معاناتهم ويقيد حريتهم.

تظهر التقييدات المفروضة على الفلسطينيين عبر نقاط التفتيش، حيث غالبًا ما يشهدون تأخيرات طويلة أو عمليات تفتيش مزعجة، بالإضافة إلى سوء المعاملة التي يتعرضون لها. وتتحول هذه النقاط إلى مناطق خطر، حيث يمكن أن تهدد حياتهم في أي لحظة، خاصة عند محاولتهم الوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل لحاجات حياتية أو للعمل، حيث قد يتعرضون لإطلاق النار عليهم من جانب القوات الإسرائيلية بدعوى الاشتباه الأمني.

وبناء على تلك الانتهاكات، تتعرض حجة الأمن لانتقادات واسعة من قبل المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان، ذلك على أساس أن حجة تعزيز الأمن في دولة إسرائيل لا تعطي أحقية لها لممارسة أي نوع من أنواع السيطرة والاحتلال على أراضي الضفة وبناء مستوطنات لها، كما أن تلك الحجة أيضًا ضعيفة أمام الآثار القانونية وانتهاكات حقوق الإنسان الناتجة عنها. وبالتركيز على حرية التنقل، والتي يعرقلها المستوطنون في الضفة الغربية، يجدر الإشارة إلى أن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966) في مادته 12، نص على أن "لكل فرد الحق في حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود الدولة"<sup>23</sup>، وأن الاتفاقية الدولية لإزالة جميع أشكال التمييز العنصري (1965)<sup>24</sup> في مادتها 5 كفلت بعض الحقوق بما في ذلك الحق في حرية

أولاً، تهدف إلى تعزيز السيطرة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، تحديداً الضفة الغربية، مما يُساعد في تأمين حدودها وزيادة النفوذ الإسرائيلي في المنطقة. وتسعى من خلال إنشاء مستوطنات إلى تغيير التركيبة السكانية في الضفة الغربية، مما يجعل من الصعب على الفلسطينيين المطالبة بحقوقهم في تلك الأراضي.

ثانياً، يُعتبر الاستيطان وسيلة لتعزيز الأمن القومي الإسرائيلي حيث تدعي الحكومة الإسرائيلية أن وجود المستوطنات يُسهم في توفير نقاط مراقبة استراتيجية، مما يُساعد في رصد التهديدات المحتملة ويعزز من قدرة القوات الإسرائيلية على حماية المستوطنات والمدن الإسرائيلية.

أخيراً، يُعتبر الاستيطان جزءاً من مشروع سياسي أوسع يهدف إلى تحقيق هدف "إسرائيل التوسعية" حيث تسعى بعض الفئات في المجتمع الإسرائيلي إلى توسيع الحدود الإسرائيلية لتشمل جميع الأراضي التاريخية. هذا الهدف يتعارض مع حقوق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم ويُعتبر عقبة رئيسية أمام تحقيق السلام في المنطقة.

## ثالثاً: تطورات السياسات الاستيطانية في ظل حكومة نتنياهو المتطرفة:

يمكن تقسيم هذا المحور إلى جزئين رئيسيين وهما؛ أولاً نبذة عن المستوطنات في الضفة الغربية، وثانياً السياسات الاستيطانية التوسعية الحالية لحكومة نتياهو ورئيس إدارة الاستيطان ووزير المالية بتسلئيل سموتريتش، ويهدف هذا المحور إلى معرفة الوضع الحالي للاستيطان في الضفة الغربية والذي يعكس مضي الاحتلال الإسرائيلي في استراتيجياته التوسعية، مما يزيد من تعقيد الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني.

### أ. نبذة عن المستوطنات في الضفة الغربية:

يعود تاريخ المستوطنات في الضفة الغربية إلى فترة ما بعد حرب 1967، حيث بدأت إسرائيل في إنشاء مستوطنات على الأراضي التي احتلتها. في البداية كانت هذه المستوطنات صغيرة

هذه المشاريع، يُعاني الفلسطينيون من قيود على الحركة والموارد، مما يؤدي إلى تفاقم الفجوة الاقتصادية ويعزز من الاحتلال. وبالتالي، يُعتبر أن هذه الحجج لا تعكس الواقع الاقتصادي للفلسطينيين، بل تُستخدم كوسيلة لتبرير السياسات الاستعمارية.

ويمكن الرد على ادعاءات الاحتلال الإسرائيلي بشأن التنمية الاقتصادية من خلال الإشارة إلى مجموعة من الأسس القانونية التي تدعم حقوق الفلسطينيين وتُظهر أن هذه الادعاءات لا تتماشى مع القانون الدولي. أولاً، تنص اتفاقية جنيف الرابعة (1949) في المادة 49 على أنه "لا يجوز للقوة المحتلة أن تنقل أو تحول أجزاء من سكانها إلى الأراضي التي احتلتها"، مما يعني أن أي تنمية اقتصادية تُنفذ في سياق الاحتلال تُعتبر غير قانونية إذا كانت تهدف إلى تعزيز الاستيطان أو تغيير التركيبة السكانية.

ثانياً، يُعتبر ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة المادة 2(4)، أن استخدام القوة في العلاقات الدولية محظور، مما يُظهر أن الاحتلال نفسه هو انتهاك للقانون الدولي. وبالتالي، فإن أي ادعاء بأن الاحتلال يُسهم في التنمية الاقتصادية لا يمكن أن يُقبل، لأنه يأتي في سياق انتهاك حقوق الفلسطينيين الأساسية.

علاوة على ذلك، يُشير قرار مجلس الأمن رقم 242 (1967) إلى ضرورة الانسحاب من الأراضي المحتلة، مما يُعزز من موقف الفلسطينيين في المطالبة بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية. كما أن إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (2007) يؤكد حقوق الشعوب الأصلية في أراضيهم ومواردهم، مما يُظهر أن التنمية الاقتصادية التي يُروج لها الاحتلال لا تعكس حقوق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم. وتُظهر هذه الأسس القانونية أن ادعاءات الاحتلال الإسرائيلي بشأن التنمية الاقتصادية لا تتماشى مع القوانين الدولية، بل تُعتبر جزءاً من السياسات الاستعمارية التي تُنتهك حقوق الفلسطينيين.

خلاصة القول؛ تسعى إسرائيل من خلال سياسة الاستيطان إلى تحقيق عدة أهداف استراتيجية وسياسية وهي:

الداعمة لتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية. وبصفته رئيسًا لإدارة الاستيطان لديه السلطة لتحديد السياسات المتعلقة بتوسيعها، بما في ذلك إضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية غير القانونية وتخصيص الموارد المالية للمشاريع الاستيطانية. ومنذ توليه منصبه، اتبع سموتريتش سياسات تهدف إلى تعزيز الاستيطان الإسرائيلي، مستندًا إلى رؤية أيديولوجية تدعو إلى توسيع السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية.

في عام 2017، قدم سموتريتش أطروحة تتضمن استراتيجيات لتحقيق "النصر من خلال الاستيطان"، حيث اعتبر أن توسيع المستوطنات هو السبيل لتحقيق الأهداف الوطنية الإسرائيلية وتمنع إقامة دولة فلسطينية. وفي عام 2020، بعد عودته إلى السلطة، أعلن عن خطط لبناء آلاف الوحدات السكنية في الضفة الغربية، مما أثار ردود فعل قوية من المجتمع الدولي، الذي اعتبر هذه الخطوات غير متسقة مع القانون الدولي. كما قام سموتريتش بتعزيز التعاون مع المستوطنين، عن طريق زيادة الدعم الحكومي للمشاريع الاستيطانية.

علاوة على ذلك، عمل سموتريتش على تغيير السياسات القانونية المتعلقة بالاستيطان، حيث سعى إلى تقليل القيود المفروضة على بناء المستوطنات. وفي عام 2023، تم تصنيف أكثر من 60 بؤرة استيطانية غير قانونية كجزء من جهوده لإضفاء الشرعية على هذه المستوطنات، مما يعكس التزامه بتوسيع الاستيطان. كما أن سموتريتش يروج لفكرة أن الاستيطان هو حق تاريخي للشعب اليهودي، مما يعزز من موقفه في الحكومة ويزيد من تأثيره في السياسات الإسرائيلية تجاه الأراضي المحتلة.

• وعن واقع المستوطنات في الضفة الغربية، من المهم الإشارة إلى أن عدد الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية يقدر بنحو ثلاثة ملايين نسمة، في المقابل هنا ما يقرب من 500 ألف مستوطن يهودي يعيشون حاليًا في الضفة الغربية، بالإضافة إلى 200 ألف آخرين يعيشون في القدس الشرقية<sup>28</sup>، ويكشف الوضع القائم أن عدد المستوطنين الإسرائيليين قد زاد بنسبة تقارب

ومحدودة، وركزت على توفير السكن للجنود وعائلاتهم، ولكن مع مرور الوقت، بدأت الحكومة الإسرائيلية في توسيع نطاق الاستيطان بشكل ملحوظ. ففي السبعينيات والثمانينيات، شهدت هذه المستوطنات نموًا كبيرًا، حيث تم إنشاء العديد من المستوطنات الجديدة، مما أدى إلى زيادة عدد المستوطنين في المنطقة.

• في التسعينيات، ومع توقيع اتفاقيات أوسلو، كان هناك أمل في تحقيق السلام، ولكن الاستيطان استمر في التوسع. على الرغم من الضغوط الدولية، استمرت الحكومة الإسرائيلية في دعم بناء المستوطنات، مما أدى إلى تفاقم التوترات بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وبحلول أوائل الألفية الجديدة، كانت المستوطنات قد أصبحت جزءًا لا يتجزأ من المشهد الجغرافي والسياسي في الضفة الغربية، حيث تم ربطها بشبكة من الطرق السريعة والاتلافية<sup>27</sup>.

في السنوات الأخيرة، ومع عودة تنبهاه إلى السلطة، تسارعت وتيرة الاستيطان بشكل أكبر، وتم إضفاء الشرعية على العديد من البؤر الاستيطانية غير القانونية، وزادت الحكومة من دعمها للمستوطنات القائمة. أدى هذا التوسع المستمر في المستوطنات، إلى جانب القيود المفروضة على الفلسطينيين، إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية وزيادة التوترات في المنطقة، مما جعل مستقبل السلام في الضفة الغربية أكثر غموضًا. وتركز الحكومة الإسرائيلية الحالية، تحت قيادة رئيس الوزراء نتنياهو، على توسيع المستوطنات وزيادة التدابير الأمنية في الضفة الغربية، والتي تعتقد أنها ستعزز الأمن الإسرائيلي كما سبق الإشارة إليه.

## ب. السياسات الاستيطانية التوسعية الحالية لحكومة نتنياهو:

يتولى مسئولية توسيع المستوطنات في الضفة الغربية أحد أكثر رموز التطرف والعنف في الحكومة الإسرائيلية، بتسليط سموتريتش والذي يشغل منصب وزير المالية الإسرائيلي ورئيس حزب الصهيونية الدينية، وهو من أبرز الشخصيات

- أكثر من 600 مبنى هُدم في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، منذ مطلع سنة 2024 بسبب افتقارها إلى رخص البناء، مما أدى إلى تهجير ما يزيد عن 750 شخصًا.
- سيطرت إسرائيل على الطرق الرئيسية والفرعية في الضفة الغربية، مما أدى إلى إغلاق نقاط تفتيش وفرض نقاط تفتيش جديدة تديرها ميليشيات المستوطنين.
- يعاني الفلسطينيون من قيود شديدة على الحركة، مما يسهم في زيادة مستويات القمع والتوتر في المناطق الفلسطينية<sup>32</sup>.
- حتى نهاية نوفمبر الماضي، قام المستوطنون بتهجير قسري لتجمعات فلسطينية، حيث تم تهجير 15 تجمعاً يضم 111 أسرة، في وادي السيق وتلال الخليل الجنوبية، مع تهديدات بالطرد لمن يرفض المغادرة<sup>33</sup>.
- استدعت الحكومة الإسرائيلية لمتطوعين من المستوطنات لتشكيل ميليشيات، تحت مسمى "فرق أمنية"، وتفعيلهم في الضفة الغربية والقدس الشرقية، مما أدى إلى مزيد من الانتهاكات.
- تعقدت حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية بسبب الإغلاق وعنف المستوطنين، مما يجعل التنقل في السيارات الخاصة أو وسائل النقل العامة أمرًا خطراً وصعبًا.
- منع أكثر من 100,000 فلسطيني، كانوا يعملون في إسرائيل، من الدخول، مما أدى إلى فقدانهم مصدر دخلهم.
- في يوليو 2024، وافقت لجنة التخطيط العليا في الإدارة المدنية الإسرائيلية على قرار بشأن بناء 5300 وحدة استيطانية في الضفة الغربية، كما سيتم الموافقة على تسويق 500 وحدة استيطانية. ومن بين المستوطنات التي تم التصديق على البناء فيها، مستوطنة ألون مورية 186 وحدة استيطانية، كريات أربع 240 وحدة استيطانية، و435 وحدة استيطانية لمستوطنة نيرا. وستكون الوحدات

- 3% خلال العام 2023، ويتوقع أن تنمو هذه الأعداد خلال السنوات القادمة، حيث بلغ عدد المستوطنين في نهاية ديسمبر 2023 تحديداً 517,407 مستوطن، مقابل 502,991 مستوطنًا في العام 2022 وفقاً للإحصائيات الرسمية للسكان الصادرة عن الحكومة الإسرائيلية<sup>29</sup>، ومن المهم الإشارة أيضاً إلى أن عدد المستوطنين زاد بمعدل يزيد عن 15% على مدار السنوات الخمس الماضية، حتى تجاوز عتبة نصف مليون مستوطن خلال العام الماضي<sup>30</sup>.
- وعن المستوطنات يمكن تلخيص أبرز القرارات والسياسات الحكومية خلال عام 2024 التي تعكس زيادة النشاط الاستيطاني وتوسيع صلاحيات المستوطنين على النحو التالي:
- حتى يوليو 2024، وصل عدد المستوطنات في الضفة إلى 250 مستوطنة إسرائيلية رسمية.
- هناك عدد من البؤر الاستيطانية التي تعتبر غير مرخصة بموجب القانون الإسرائيلي ولكن غالباً ما يتم التعامل معها كمستوطنات في الممارسة العملية. ومنذ السابع من أكتوبر الماضي أنشأ مستوطنون إسرائيليون حوالي 23 بؤرة استيطانية جديدة في الضفة الغربية بالإضافة إلى أن هناك 151 بؤرة استيطانية قديمة<sup>31</sup>.
- وافقت الحكومة الإسرائيلية على مصادرة ما يقرب من 6000 فدان من الأراضي الفلسطينية في عام 2024 فقط.
- صرحت الحكومة الإسرائيلية ببناء 3000 وحدة سكنية جديدة في المستوطنات بالضفة الغربية، وذلك تحت إشراف وزير المالية بتسلئيل سموتريتش.
- وافق المجلس الأعلى للتخطيط في إسرائيل على بناء حوالي 12,000 وحدة سكنية في المستوطنات خلال 19 شهراً الماضية، مقارنةً بـ 8000 وحدة في العامين السابقين، وتم تسجيل زيادة ملحوظة في إضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية غير القانونية.

الحقوق الفلسطينية، ومع حملات الاعتقال والنهب والتكيد التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية، قد تجد إسرائيل نفسها أمام انتفاضة أخرى، تفقدها السيطرة على الأمن في الضفة.

ثالثًا: مزيد من العزلة الدولية: أقر الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في يوليو الماضي بعدم قانونية الاستيطان وأن إسرائيل دولة احتلال، الأمر الذي قد يؤثر في تعامل الدول مع المستوطنات الإسرائيلية ورفضها وإدانتها لسياسات الحكومة الإسرائيلية والاحتلال الإسرائيلي ذاته، ومن المتوقع أيضًا أن تمتنع مزيد من دول العالم عن تزويد إسرائيل بالأسلحة، وأيضًا قد يتم توقيف الحركات التجارية بين الدول وبين إسرائيل، على غرار ما فعلته تركيا، ووجود مقاطعات أكاديمية دولية للمؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية التي تشارك في النشاطات المتعلقة بالمستوطنات، وعلى الرغم من عدم إلزامية الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، فإنه يحمل دلالات رمزية مهمة للغاية.

رابعًا: ضياع الحق في تقرير المصير: تعكس السياسات الاستيطانية المتزايدة وما ينتج عنها من انتهاكات جسيمة لحقوق الفلسطينيين، بما في ذلك التمييز والقمع والعنف طويل الأمد، ضياع حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وما يرتبط به من المساواة وعدم التمييز، وهو ما يناهز كافة الأعراف والقوانين الدولية وأيضًا جميع القرارات الأممية والدولية، كما تؤدي إلى تجزئة الأراضي التي يسعى الفلسطينيون لإقامة دولتهم عليها، مما يحّد من قدرتهم على ممارسة السيادة والسيطرة على مواردهم.

خامسًا: استبعاد حل الدولتين: يغير بناء المستوطنات من التوزيع السكاني ويؤثر في حدود الدولة الفلسطينية المستقبلية، كما أن المستوطنات تزيد من تجزئة الأراضي الفلسطينية، مما يحول دون بناء دولة فلسطينية متواصلة جغرافيًا، وبالتالي يصعب تحقيق سيادة فلسطينية متكاملة. ومن ناحية أخرى، إن التوسع في المستوطنات من شأنه الضغط على الوصول إلى الموارد الطبيعية، مثل المياه والأراضي الزراعية، مما يزيد من التوترات بين المجتمعين الإسرائيلي والفلسطيني.

الاستيطانية الجديدة في مناطق استراتيجية في الضفة الغربية ستمنع اتصال مناطق فلسطينية ببعضها<sup>34</sup>.

• في مايو 2024، أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت، إلغاء سريان قانون "فك الارتباط" بالكامل في شمال الضفة الغربية المحتلة، وبذلك يمكن للمستوطنين العودة إلى ثلاث مستوطنات تم إخلاؤها سابقًا وتقع بالقرب من مدينتي جنين ونابلس<sup>35</sup>.

• في مايو 2024 صادق المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون الأمنية والسياسية (الكابنت) على خطة لسموتريتش تشمل شرعة 5 بؤر استيطانية، واتخاذ إجراءات ضد السلطة الفلسطينية تشمل إلغاء تصاريح ومزايا مختلفة لكبار المسؤولين، وتقييد الحركة ومنع كبار المسؤولين من مغادرة البلاد، ومعاقتهم بارتكاب مخالفات التحريض، إبعاد كبار المسؤولين الفلسطينيين، وسحب صلاحيات تنفيذية من السلطة في جنوب الضفة الغربية، وتطبيق القانون ضد البناء غير القانوني هناك<sup>36</sup>.

في إطار ما سبق، تشير الأحداث الأخيرة إلى أنها ليست مجرد تغييرات سياسية متوقعة، بل أيضًا تحول في الديناميات الفلسطينية والإسرائيلية التي قد يكون لها تأثيرات بعيدة المدى على الصراع وعلى الحل السياسي، بل وتفرض مزيدًا من العراقيل على احتمالية الوصول لحل الدولتين الذي يواجه بالفعل تحديات متزايدة. ولذلك يمكن تسليط الضوء على الملاحظات الختامية لتداعيات النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية على النحو التالي:

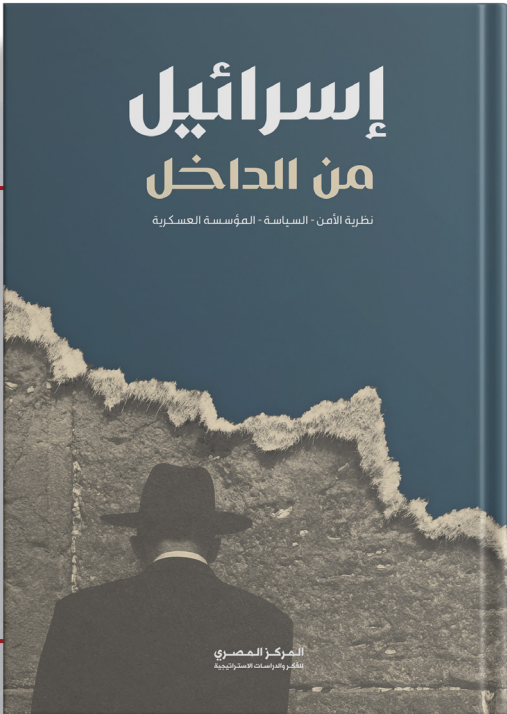
أولًا: طول أمد الصراع الإسرائيلي الفلسطيني: قد تؤدي السياسة الاستيطانية المتبعة إلى استدامة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، حيث إن الاستمرار في توسيع المستوطنات وقمع السلطة الفلسطينية قد يعزز مشاعر الإحباط والاحتجاج في المجتمع الفلسطيني، مما يُطيل أمد النزاع.

ثانيًا: احتمالية انفجار الوضع في الضفة: تسهم القرارات الإسرائيلية المتمثلة في إعادة شرعة الاستيطان، في تعزيز الحركات الشعبية والمجتمعية التي تسعى لتأكيد الهوية الوطنية والدفاع عن

## المصادر

1. عبد الهادي المدادحة. "على جمر الغضا: قراءات في الحكومات الأردنية، 1949-1960". عمان: الآن ناشرون وموزعون، 2015، ص 51-50.
2. الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، اتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل الذي عرف باتفاق "أوسلو" أو اتفاق "غزة - أريحا للحكم الذاتي الفلسطيني"، 8 أغسطس 1993، <https://shorturl.at/KSWqW>
3. الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، الاتفاق المرحلي الإسرائيلي الفلسطيني بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة (أوسلو الثانية)، 28 سبتمبر 1995، <https://shorturl.at/a3CpQ>
4. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، قرار مجلس الأمن الدولي رقم (242) صدر في 22 نوفمبر 1967، [https://info.wafa.ps/ar\\_page.aspx?id=4963](https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4963)
5. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، قرار مجلس الأمن الدولي رقم (338) صدر في 22 أكتوبر، 1973، [https://info.wafa.ps/ar\\_page.aspx?id=4964](https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4964)
6. الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، مجلس الأمن قرار رقم 465 (1980) بتاريخ 1 مارس 1980، <https://shorturl.at/ymRoX>
7. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، القرار 471 (1980) الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة / مستوطنات / حماية / لفترة طويلة لإنهاء الاحتلال - سيكو قرار، [https://info.wafa.ps/ar\\_page.aspx?id=7243](https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=7243)
8. مجلس الأمن، قرار مجلس الأمن رقم 676 (1990)، <https://2u.pw/LGoWzRvI>
9. الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، مجلس الأمن قرار رقم 1515 (2003) تأييد خريطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية لإيجاد حل دائم للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني على أساس وجود دولتين، بتاريخ 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2003، <https://2u.pw/AhSuahoO>
10. محمد خليل الموسى، رأي محكمة العدل الدولية في الجدار الفاصل: الأبعاد القانونية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجلد 18، العدد 69 (شتاء 2007)، ص 5، <https://www.palestine-studies.org/ar/node/36057>
11. المجلس الوطني الفلسطيني، نص قرار مجلس الأمن حول الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين / رقم 2334، 23 ديسمبر 2016، <https://www.palestinepnc.org/news/item/195-2334>
12. الموسوعة التفاعلية الفلسطينية، الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار رقم 292/58 التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره والسيادة على أرضه، وأن الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، لا يزال وضع الاحتلال العسكري، بتاريخ 6 أيار/مايو 2004.
13. الموسوعة التفاعلية الفلسطينية، قرار رقم 19/67 إقرار منح فلسطين مركز دولة غير عضو لها صفة المراقب في الأمم المتحدة، بتاريخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، <https://2u.pw/tYXcXwv>
14. منظمة ميزان للدراسات القانونية وحقوق الإنسان، القرار رقم 70/91 الصادر عن الجمعية العمومية عام (2015)، <https://2u.pw/IngQn00l>
15. الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرار اتخذته الجمعية العامة في 2 ديسمبر 2020 بشأن القضية الفلسطينية، <https://2u.pw/cx9bXKEF>
16. الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرار اتخذته الجمعية العامة في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 بشأن القضية الفلسطينية، <https://2u.pw/pFPfH3HH>
17. International Court of Justice, Summary of the Advisory Opinion 186 - Legal Consequences arising from the Policies and Practices of Israel in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, of 19 July 2022, <https://www.icj-cij.org/node/204176>
18. الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، قرار الجمعية العامة رقم 273 (III)، بتاريخ 11 أيار (مايو) 1949، <https://2u.pw/1BMSmUl2>
19. مرجع سابق، اتفاقية أوسلو الثانية
20. Un, GENEVA CONVENTION RELATIVE TO THE PROTECTION OF CIVILIAN PERSONS IN TIME OF WAR, 12 AUGUST 1949, [https://www.un.org/en/genocideprevention/documents/atrocity-crimes/Doc.33\\_GC-IV-EN.pdf](https://www.un.org/en/genocideprevention/documents/atrocity-crimes/Doc.33_GC-IV-EN.pdf)
21. The ICRC commentary explicitly states that the meaning of transfer in Art.49 (6) is distinct from the meaning in the other paragraphs of Art. 49.
22. أشرف عثمان بدر، ورقة علمية: نظرية الأمن في منظومة الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي الخلفية، والتحول، والأسس، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، سبتمبر 2022، <https://2u.pw/GPBWa6n6>
23. OHCHR, International Covenant on Civil and Political Rights, 16 December 1966, <https://2u.pw/nrxDOy>

24. OHCHR, International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination, 21 December 1965, <https://2u.pw/wraHzYXV>
25. OHCHR, Universal Declaration of Human Rights, <https://2u.pw/J57SPtqN>
26. بلال محمد صالح إبراهيم، الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية (الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين)، جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا، 2010، <https://2u.pw/wtFUDJzG>
27. Washington post, Israel is redrawing the West Bank, cutting into a prospective Palestinian state, 15 August 2024, <https://2u.pw/fzHXwIr3>
28. سكاى نيوز عربية، بـ 5300 وحدة استيطانية.. إسرائيل تتوسع في الضفة الغربية، 3 يوليو 2024، <https://2u.pw/xlA32GJ1>
29. الجزيرة، أعداد المستوطنين بالضفة الغربية زادت بنسبة 3% خلال العام الماضي، 12 فبراير 2024، <https://2u.pw/uFmbUBWm>
30. Peace now, settlements data population in west bank, <https://peacenow.org.il/en/settlements-watch/settlements-data/population>
31. البؤر نقاط استيطانية هي مستوطنات صغيرة تم إنشاؤها دون تصريح من الحكومة الإسرائيلية، وتختلف عن المستوطنات الرسمية التي تُبنى بموجب الموافقات الحكومية.
32. Crisis group، مع توجُّه كل الأنظار إلى قطاع غزة، تُحكم إسرائيل قبضتها على الضفة الغربية، 23 نوفمبر 2023، <https://2u.pw/FxBksxWr>
33. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، آخر مستجدات الحالة الإنسانية رقم 192 | الضفة الغربية، 17 يوليو 2024، <https://2u.pw/g1GQ1bMB>
34. مونت كارلو الدولية، إسرائيل تصدر المزيد من أراضي الضفة وخطط لبناء آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة، 3 يوليو 2024، <https://2u.pw/rctcvW8Jj>
35. بي بي سي، ماذا يعني إلغاء قانون "فك الارتباط" الإسرائيلي بشمال الضفة الغربية المحتلة؟، 23 مايو 2024، <https://www.bbc.com/arabic/articles/c4m71g7ge2o>
36. الجزيرة، حماس والسلطة تنددان بقرار توسيع الاستيطان بالضفة والأردن يدين، 28 يونيو 2024، <https://2u.pw/e4mXsFZA>



يهدف الكتاب لتعميق  
المعرفة بإسرائيل  
التي يؤثر وجودها على  
المنطقة منذ 1948

يمكنك الحصول

على نسختك الورقية  
أو نسخة الـ PDF من على

مكتبة  
المركز المصري  
للفكر والدراسات الاستراتيجية

